ان الاساس المنطقي المعلن الذي استندت اليه الولايات المتحدة الاميركية في ابعاد الفلسطينيين عن مجموعة العمل الخاصة بالتحكم بالاسلحة والامن الاقليمي كشف عن مدلولات اخرى. ان الاشارة الى امتلاك القوات المسلحة النظامية بوصفه معياراً للمشاركة كشف عن نظرة ضيقة وفهم محدود للمكوّنات الحقيقية لسلام وأمن دائمين، ذلك ان الالتزام بأن تحصر مجموعة العمل مناقشاتها في القضايا العملية الراهنة كان امراً معقولاً، ولكن الاشارة الضمنية بأن الاطراف القادرة على المساهمة البنّاءة في المفاوضات هي وحدها تلك التي تستطيع ان تدفع الى ميدان القتال جيوشاً كبيرة مستديمة او تلك التي تنفق اموالاً طائلة لامتلاك الاسلحة هي حجة غير منطقية وينقصها التفكير القويم.

ولكن ما هو، اذاً، المفهوم الفلسطيني للامن، والذي يمكن ان يشكّل اساس المفاوضات، وان يقود، في النهاية، الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟ هذه الدراسة تقدّم حجة واحدة، مبتدئة بالقاء نظرة سريعة على التهديدات التي تجابه الامن الفلسطيني، ثم تحاول اعادة تحديد مفهوم الامن بمصطلحات ذات علاقة بالقضية الفلسطينية. وتتبع ذلك باقتراح بشأن الاطار الاقليمي الذي يجب ان يقام لتعزيز السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي.

إنعدام الامن الفلسطيني

نقطة الانطلاق الافتراضية لهذه الدراسة هي ان المناقشة بشأن الامن من المنظور الفلسطيني تصبح، فقط، ذات صلة حقيقية بالموضوع عندما تتعلّق بمتطلبات وظروف الدولة الفلسطينية. والى ان يصبح لهذه الدولة وجود، فان الشعب الفلسطيني يظل تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي أو في حالة نفي محفوف بالمخاطر والعدوانية في أغلب الاحيان. ومن ثم فان امنه الفردي والجماعي يمكن فهمه، فقط، في هذا السياق، ويعني ذلك، في المقام الاول، مسألة ضمان حمايته وحقوقه الانسانية الاساسية.

وبالاضافة الى الاسس القانونية لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته ـ والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل كلاهما طرفان معنيّان بذلك[٢] ـ فان الفلسطينيين يدركون ان ممارسة سلطتهم السياسية السيادية على أرضهم ومواردهم وشعبهم هي العامل المحدد الاساس لرفاهيتهم واستمرار بقائهم الوطني. ومن هنا، تنشأ الحاجة الضرورية لاقامة دولة مستقلة. وهذا، بالرغم من كل شيء، هو الادراك عينه الذي دفع الحركة الصهيونية قبل العام ١٩٤٨.

الاساس التاريخي

هناك الكثير من الحقائق في التاريخ الفلسطيني المعاصر لتعزيز هذا التوجه. وعلى الرغم من الذرائع الاسرائيلية والمؤيدين الغربيين الذين زعموا ان الرفض الفلسطيني في الثلاثينات والاربعينات جعل اسرائيل، الآن، في حل من تطبيق القرارات الدولية التي هي طرف فيها، فان الهدف المركزي من وراء الثورة الفلسطينية، في ذلك الوقت، كان اجبار الأطراف الاخرى في النزاع (وبصورة خاصة بريطانيا) على الاعتراف بالقيادة الوطنية الفلسطينية والتفاوض معها.

لقد سعت تلك القيادة، بنشاط، لاقامة دولة فلسطينية في المنطقة التي كانت تقع تحت سيطرة العرب في العام ١٩٤٨، وشكّلت برلماناً وغيره من الاجهزة الحكومية لتنفيذ ذلك الهدف. وليس الغرض من وراء ذلك القول بأن تلك القيادة قبلت الحل الخاص باقامة دولتين. ولكن الهدف، ببساطة،